

Distr.: General
28 July 2020
Arabic
Original: English



المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ 10 تموز/يوليه 2020 عن مساعيه الحميدة (S/2020/685) وتقريره عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2020/682)، وإنه يعرب عن دعمه التام له في ما يبذله من مساع حميدة للبقاء رهن الإشارة لمساعدة الجانبين، إذا قررا معاً الانخراط مجدداً في مفاوضات مع إبداء الإرادة السياسية اللازمة،

وإنه يؤكد أن المسؤولية عن إيجاد حل تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق القبارصة أنفسهم، وإنه يؤكد من جديد الدور الرئيسي للأمم المتحدة في مساعدة الطرفين على التوصل، على سبيل الاستعجال، إلى تسوية شاملة ودائمة للنزاع في قبرص وحالة الانقسام في الجزيرة،

وإنه يحث الجانبين على تجديد جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين تسوده المساواة السياسية، وفقاً لما هو مبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك الفقرة 4 من منطوق قراره 716 (1991)، وإنه يؤكد أن الوضع القائم لا يمكن أن يظل على ما هو عليه،

وإنه يعرب عن القلق البالغ من زيادة التصعيد واشتداد مظاهر التوتر في شرق البحر الأبيض المتوسط في سياق استكشاف المواد الهيدروكربونية، واقتناعاً منه بالفوائد الكثيرة المهمة التي يمكن أن يجنيها القبارصة كافة من إيجاد تسوية شاملة ودائمة، بما في ذلك الفوائد الاقتصادية، وإنه يكرر تأكيد مناداة الأمين العام ببذل جهود جدية لتجنب المزيد من التصعيد ولنزع فتيل التوتر،

وإنه يشير إلى قراره 1325 (2000) والقرارات المتصلة بالموضوع، وإنه يدرك أن مشاركة المرأة مشاركة تامة ومتساوية ومؤثرة وتوليها أدواراً قيادية أمر أساسي لبناء السلام في قبرص وسيسهم في جعل أي تسوية يتوصل إليها في المستقبل تسوية مستدامة، وإنه يرحب بالجهود المبذولة لإشراك طائفة أوسع من النساء الفاعلات من كلا الجانبين، وإنه يشجع الجانبين على معالجة الشواغل التي تنفرد بها النساء في أي تسوية مستقبلاً، وإنه يتطلع إلى النتائج التي سيخلص إليها تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المراعي للاعتبارات الجنسانية الذي طلب المجلس إجراءه في قراره 2453 (2019)،



وإنّ يشير إلى قراره 2250 (2015) الذي سلم فيه بالإسهام الهام والإيجابي الذي يقدمه الشباب في الجهود المبذولة من أجل صون وتعزيز السلام والأمن، باعتباره من الجوانب الرئيسية في استدامة جهود حفظ السلام وبناء السلام وشموليتها ونجاحها، **وإنّ يشجع** كذلك على مشاركة الشباب مشاركة كاملة وفعالة ومؤثرة في هذه العملية،

وإنّ يدرك أن الاتصال والتواصل الفعاليين بين الجانبين يعززان آفاق التسوية ويخدمان مصالح جميع القبارصة، ويساعدان على معالجة المسائل المطروحة على نطاق الجزيرة، ومن ضمنها المسائل المتعلقة بحماية البيئة والجريمة،

وإنّ يدرك ما لجائحة كوفيد-19 من تأثير على جزيرة قبرص والجهود التي تبذلها الطائفتان من أجل وقف تفشي الفيروس والتخفيف من آثاره،

وإنّ يدرك كذلك أن جائحة كوفيد-19 قد حدّت من فرص التفاوض والقدرة على التفاوض، **وإنّ يعرب عن قلقه** لأن القرارات غير المنسقة بإغلاق نقاط العبور على طول الخط الأخضر في مواجهة الجائحة قد حالت دون معظم الاتخراط المشترك بين الطائفتين، وأن الإغلاق المطوّل لنقاط العبور يُهدّد بإعاقة التقدم المحرز في هذا المجال منذ عام 2003،

وإنّ يعرب عن قلقه من تدهور حالة النظام العام في بيلا، **وإنّ يحث** كلا الجانبين على مواصلة العمل مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل وضع تدابير فعالة للتصدي للأنشطة الإجرامية،

وإنّ يشدد على أهمية تدابير بناء الثقة وعلى أهمية تنفيذها في الوقت المناسب، **وإنّ يحث** الجانبين على تكثيف جهودهما لتشجيع الاتصالات والمصالحة بين الطائفتين والمشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني، وخاصة النساء والشباب،

وإنّ يلاحظ أن حكومة قبرص توافق على ضرورة الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد 31 تموز/يوليه 2020 بالنظر للأوضاع السائدة في الجزيرة،

وإنّ يرحب بالتدابير المتخذة حتى الآن من أجل تعزيز قدرات البعثة في مجالي التنسيق والتواصل، **وإنّ يلاحظ** أهمية التخطيط للمرحلة الانتقالية فيما يتعلق بالتسوية، **وإنّ يؤكد** ضرورة الاستعراض المنتظم لجميع عمليات حفظ السلام، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، لضمان الكفاءة والفعالية،

وإنّ يشاطر الأمين العام امتنائه لحكومة قبرص وحكومة اليونان لما تقدّمانه من تبرعات لتمويل القوة، **وإنّ يعرب عن تقديره** للدول الأعضاء التي تساهم بأفراد في القوة،

وإنّ يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها كل من الأمين العام، والممثلة الخاصة إليزابيث سبيهار، والمسؤولة الكبيرة في الأمم المتحدة، جين هول لوت،

1 - **يرحب** باللقاء الثلاثي الذي جمع بين قائدي الجانبين والأمين العام في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في برلين، والذي أعاد فيه الجانبان كلاهما تأكيد التزامهما بإنشاء اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين يقوم على أساس المساواة السياسية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك الفقرة 4 من منطوق القرار 716 (1991)، والإعلان المشترك المؤرخ 11 شباط/

فبراير 2014، وأوجه التقارب السابقة، وإطار النقاط الست الذي قدمه الأمين العام في 30 حزيران/يونيه 2017 في مؤتمر قبرص؛

2 - **يرحب كذلك** بموافقة الأمين العام على توسيع نطاق جهوده من أجل التوصل إلى معايير مرجعية تُتخذ منطلقاً توافقياً لإجراء مفاوضات تدريجية وهادفة تروم تحقيق النتائج في أقرب فرصة سانحة، **ويحث** الجانبين وجميع المشاركين المعنيين على تجديد الإرادة السياسية والالتزام بالتوصل إلى تسوية تحت رعاية الأمم المتحدة، بما يشمل العمل الحثيث وبروح الاستعجال مع الأمين العام والمسؤولة الكبيرة في الأمم المتحدة، جين هول لوت؛

3 - **يكرر دعوته** إلى خفض مظاهر التوتر في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، **ويهيئ** كذلك بزعمي الطائفتين القبرصيتين وجميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي أعمال أو أقوال قد تقوض فرص النجاح؛

4 - **يؤكد من جديد** جميع قراراته ذات الصلة بقبرص، وبخاصة القرار 1251 (1999)؛

5 - **يشير** إلى قراره 2506 (2020)، **ويهيئ** بزعمي الطائفتين إلى القيام على وجه الاستعجال بما يلي:

(أ) **التعجيل** بتوجيه جهودهما نحو مزيد من العمل على تقريب وجهات النظر بشأن القضايا الجوهرية؛

(ب) **إعادة تأكيد** دعمهما السياسي لجميع اللجان التقنية وتمكين تلك اللجان من أن تعرض على نظريهما مقترحات ترمي إلى تعزيز التواصل بين الطائفتين وتحسين الحياة اليومية لجميع القبارصة، والنظر في مشورة بعثة المساعي الحميدة التابعة للأمن الأمين العام بشأن السبل الإضافية لتمكين اللجان التقنية وتحسين أدائها؛

(ج) **ضمان** التنسيق والتعاون بفعالية في المسائل الصحية، بما يشمل التصدي لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الأمراض المعدية التي تترتب عليها آثار على نطاق الجزيرة، بطرق منها الاستخدام الفعال للخبرات المتاحة في اللجان التقنية المشتركة بين الطائفتين المعنية بالصحة وإدارة الأزمات والشؤون الإنسانية والمساائل الاقتصادية؛

(د) **كفالة** فعالية التنسيق والتعاون في المسائل المتعلقة بالإجرام؛

(هـ) **إشاعة** التربية على مبادئ السلام في جميع أنحاء الجزيرة، بسبل منها زيادة صلاحيات اللجنة التقنية المعنية بالتعليم لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها المشترك لعام 2017، ولا سيما المتعلقة منها بوضع السياسات، ولمعالجة معيقات السلام التي تتضمنها المواد المدرسية، بما في ذلك الكتب المدرسية، على سبيل المساهمة في بناء الثقة بين الطائفتين، التي لم يحرز بعد تقدم بشأنها؛

(و) **تحسين** المناخ العام للتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية، بوسائل منها إعداد الطائفتين للتسوية بواسطة رسائل عامة عن أوجه التقارب وسبل المضي قدماً، وبث المزيد من الرسائل البناءة والمنتاسقة، والامتناع عن الإجراءات أو الخطابات التي تنتقص من نجاح العملية أو يمكن أن تزيد من صعوبة تحقيقها، مع الإشارة في هذا الصدد إلى بيان الأمين العام المؤرخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛

(ز) زيادة دعمهما للمجتمع المدني والعمل على ضمان قيامه بدور مؤثر في جهود السلام، ولا سيما من خلال تعزيز مشاركة منظمات النساء والشباب في العملية، بسبل منها تمكين اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين من الاجتماع ووضع خطة عمل لدعم مشاركة المرأة في محادثات السلام مشاركة تامة ومتساوية ومؤثرة وإسداء الدعم المباشر والتشجيع لمنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الاتصال وبناء الثقة بين الطائفتين؛

6 - **يدعو** إلى إنشاء آلية فعالة للاتصالات العسكرية المباشرة بين الجانبين والأطراف المشاركة المعنية، ويشجع على التعاون الكامل بشأن الاقتراح المتعلق بإنشاء هذه الآلية على النحو الذي قدمته قوة الأمم المتحدة، **ويدعو** إلى تنفيذه في الوقت المناسب؛

7 - **يهيب** بالجانبين إلى خفض الحواجز التي تعيق الاتصال بين الطائفتين، ويشدد على أهمية التواصل الفعال من أجل التخفيف من حدة المخاطر وبناء الثقة بينهما؛

8 - **يدعو كذلك** إلى إعادة فتح جميع نقاط العبور على طول الخط الأخضر، والعودة إلى حالة التشغيل التي كانت قائمة قبل 29 شباط/فبراير 2020 في أقرب وقت ممكن عملياً، وإلى تنسيق أي قيود مستمرة على التنقل عبر الجزيرة لمنع انتشار كوفيد-19، وعدم تجاوز ما هو ضروري لحماية الصحة العامة؛ وإذ يلاحظ أن فتح المعابر منذ عام 2003 كان تديبيراً هاماً لبناء الثقة بين الطائفتين، وهو تديبير أساسي لعملية التسوية؛

9 - **يرحب** بالتقدم المحرز صوب تحقيق التوافق بين نظم تشغيل الهواتف المحمولة في جميع أنحاء الجزيرة، **ويدعو** إلى مزيد من العمل لإتاحة هذا الترتيب على نطاق أوسع وبتكلفة أيسر للمشاركين على جانبي الجزيرة، **ويحث** الجانبين على الاتفاق على المزيد من تدابير بناء الثقة وتنفيذها، بما في ذلك التدابير المتصلة بالشؤون العسكرية والتعاون الاقتصادي والتجارة؛

10 - **يُثني** على ما قامت به اللجنة المعنية بالمفقودين من عمل، **ويدعو** جميع الأطراف أن تبادر إلى تعزيز تعاونها مع اللجنة فيما تقوم به من عمل، ولا سيما عن طريق إتاحة إمكانية الوصول الكامل إلى جميع المناطق والاستجابة دون إبطاء لطلبات الحصول على ما يكون في المحفوظات من معلومات عن مواقع الدفن المحتملة؛

11 - **يعرب** عن تأييده التام لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، **ويقرر** تمديد ولايتها لفترة أخرى تنتهي في 31 كانون الثاني/يناير 2021؛

12 - **يعرب عن بالغ قلقه** من تزايد عدد وخطورة انتهاكات الوضع العسكري القائم على طول خطوط وقف إطلاق النار، **ويحث** الجانبين وجميع الأطراف المعنية على احترام السلطة المنوطة بقوة الأمم المتحدة في المنطقة العازلة، وتعيين حدودها، **ويحث** الجانبين على استخدام مذكرة الأمم المتحدة لعام 2018 لضمان السلام والأمن في المنطقة العازلة، **ويدعو** الجانبين إلى منع الأنشطة غير المأذونة في المنطقة الواقعة بين خطوط وقف إطلاق النار؛

13 - **يدعو** الجانب القبرصي التركي والقوات التركية إلى إعادة الوضع العسكري القائم في ستروفيليا إلى ما كان عليه قبل 30 حزيران/يونيه 2000، **ويشير** إلى وضع فاروشا على النحو المبين في

القرارات ذات الصلة بالموضوع، بما فيها القراران 550 (1984) و 789 (1992)، ويعيد تأكيد ضرورة احترام حرية التنقل التي تتمتع بها قوة الأمم المتحدة؛

14 - **يرحب** بالإعلان عن أن 18 منطقة مشتبهها في كونها خطرة في جميع أنحاء الجزيرة قد أصبحت الآن مطهرة من الألغام، **ويحث** زعمي الطائفتين على الاتفاق على خطة عمل لتطهير قبرص من الألغام ومواصلة تنفيذ تلك الخطة؛

15 - **يطلب** إلى قوة الأمم المتحدة أن تراعي الاعتبارات الجنسانية مراعاة تامة بوصفها مسألة شاملة طوال فترة ولايتها؛ **ويطلب** إلى الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة زيادة عدد النساء في القوة وكفالة مشاركة المرأة في جميع جوانب عملياتها مشاركة تامة ومتساوية ومؤثرة؛

16 - **يرحب** بالمبادرات التي اتخذها الأمين العام لجعل ثقافة الأداء قاعدة متبعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، **ويشير** إلى طلباته الواردة في القرارين 2378 (2017) و 2436 (2018) أن يكفل الأمين العام استخدام بيانات الأداء المتعلقة بفعالية عمليات حفظ السلام لتحسين عمليات البعثات، بما في ذلك فعالية القرارات، من قبيل تلك المتعلقة بالنشر والمعالجة والإعادة إلى الوطن والحوافز، **ويؤكد من جديد** دعمه لإعداد إطار سياساتي شامل ومتكامل للأداء تكون فيه معايير أداء واضحة لتقييم جميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين الذين يعملون في عمليات حفظ السلام ويقدمون لها الدعم، وييسر التنفيذ الفعال والكامل للولايات، ويحتوي على منهجيات شاملة وموضوعية تستند إلى معايير واضحة ومحددة جيداً لكفالة المساءلة عن التقصير في الأداء وإتاحة حوافز للأداء المتفوق والاعتراف به، **ويدعو** الأمين العام إلى تطبيق هذا الإطار على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حسب الوارد وصفه في القرار 2436 (2018)، **ويلاحظ** الجهود التي يبذلها الأمين العام لوضع نظام شامل لتقييم الأداء؛

17 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الامتثال التام من جانب جميع أفراد القوة، مدنيين ونظاميين، بمن فيهم أفراد قيادة البعثة وأفراد دعم البعثة، لسياسة الأمم المتحدة القاضية بعدم التسامح إطلاقاً إزاء حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأن يُطلع المجلس تمام الإطلاع على ما تحزره القوة من تقدم في هذا الصدد، **ويشدد** على ضرورة منع حدوث حالات الاستغلال والانتهاك المذكورة وتحسين كيفية التعامل مع تلك المزاعم بما يتفق مع القرار 2272 (2016)، **ويحث** البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على مواصلة اتخاذ الإجراءات الوقائية الملائمة، بما في ذلك فحص سجلات جميع الأفراد والتدريب بغرض التوعية في مرحلة ما قبل النشر وفي الميدان، واتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة تحقق المساءلة التامة في الحالات التي يتورط الأفراد التابعون لها في ممارسة مثل هذا السلوك بسبب منها قيام البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وقوة الأمم المتحدة عند الاقتضاء، بالتحقيق في الادعاءات في حينها، ومساءلة مرتكبي تلك الأعمال، وإعادة الوحدات المعنية إلى الوطن عندما تكون هناك أدلة موثوقة على ضلوع تلك الوحدات في أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق واسع؛

18 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم بحلول 10 تموز/يوليه 2021 تقريراً عن مساعيه الحميدة، ولا سيما عن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجددة تروم تحقيق النتائج وتقضي إلى تسوية، ويشجع زعمي الطائفتين على موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عن الإجراءات التي يتخذونها لدعم الأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام

أن يدرج مضامين تلك الإحاطات في تقريره عن المساعي الحميدة؛ **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم بحلول 10 كانون الثاني/يناير 2021 تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأن يواصل إطلاع مجلس الأمن على المستجدات بشأن الأحداث حسب الاقتضاء؛

19 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.